

الاقتصاد الخفي أسبابه وأثره على المؤشرات الاقتصادية الكلية- الجزائر نموذجا -

The Hidden Economy And Its Impact on Macroeconomic Indicators - Algeria Model-

أ. عياش وريدة

أستاذة مساعدة قسم أ- جامعة الجزائر3-ouraidaayache@gmail.com

تاريخ النشر: 2019/02/01

تاريخ القبول: 2019/01/25

تاريخ الاستلام: 2018/03/20

مستخلص:

يعتبر الاقتصاد الخفي ظاهرة منتشرة في جميع البلدان المتقدمة والنامية، حيث عرف معظم حجم ومستوى نمو أنشطته، لذا تعددت مفاهيمه لدى الاقتصاديين بسبب تعدد أنشطته من جهة، واختلاف وجهة التحليل لديهم من جهة ثانية، فينظر إليه من منظور الحسابات الوطنية، وأخرى من منظور التهريب الضريبي. بالإضافة إلى تعدد أسباب نمو أنشطته كارتفاع مستوى الضرائب، الفساد الإداري ... إلخ. بالإضافة إلى الآثار الناجمة عن الاقتصاد الخفي على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، كالأثر على الناتج الداخلي الخام، الحصيلة الضريبية، والموازنة العامة، التشغيل الكلي ... إلخ. لذلك يتطلب من القائمين على السياسات الاقتصادية تشخيص هذه الأسباب والآثار ليتمكنوا من التحكم في هذه الظاهرة، لكي لا يتوسع وينمو لفترة طويلة على حساب النشاطات الرسمية.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الخفي، الاقتصاد الرسمي، مستوى الضرائب، الفساد، الموازنة العامة.

Abstract:

The Black market is a widespread phenomenon in all developed and developing countries, it has been known by its size and level of growth. . In this reasons there were many concepts according to the economists because of the multiplicity of its activities, and the difference in their analysis, so it is viewed from the perspective of national accounts, and in view of perspective of Tax noncompliance. The Black market is due to the high taxes,

administrative corruption, etc... In addition to the effects result to the Black market on some macroeconomic indicators, such as the impact on the Gross Domestic Product, the tax revenue, the budget, the level of employment, etc... It is therefore necessary for economic policy makers to identify these causes and effects so that they can control this phenomenon, in order to not spread and grow for a long time on depend on official activities.

Key words: The Black market, Formal Economy, Tax Level, Corruption, Public Budget

المؤلف المراسل عياش وريدة، ouraidaayache@gmail.com

مقدمة :

يعتبر الاقتصاد الخفي من الظواهر القديمة في المجتمعات الإنسانية، فجرائم السرقة والنصب والاحتيال والابتزاز وغيرها من الجرائم ذات الدوافع الاقتصادية التي مارسها الإنسان. كذلك يمكن افتراض أن جرائم التهرب الضريبي والتحايل على القوانين والإجراءات الحكومية قد بدأت فعليا مع إدخال نظم الضرائب والإجراءات المنظمة لممارسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة في المجتمعات المختلفة.

ويوجد شبه اتفاق بين دارسي الاقتصاد الخفي على أن الظاهرة تشترك فيها كافة دول العالم المتقدمة والنامية. بل ويمكن التأكيد بأن كل منا قد شارك بالفعل بشكل أو بآخر في أنشطة هذا الاقتصاد، سواء كان يعلم أو لا يعلم أنه يتعامل في الاقتصاد الخفي، كدفع النقود في مقابل دروس خصوصية لأبنائنا، أو عند الاستعانة بخدمات السباك أو النجار، وكذا عندما نشترى سلعة من بائع جائل، أو دفع عمولة أو رشوة ... الخ، فإننا نتعامل في الاقتصاد الخفي، لعدم التصريح بهذه المداخل للإدارة الضريبية.

ويعدّ Gutmann (1977) أول من لفت الانتباه إلى هذه الظاهرة عندما نشر بحثه عن الاقتصاد السفلى Subterranean Economy، والذي أشار فيه إلى أن المعاملات الاقتصادية التي لا يتم تسجيلها ضمن حسابات الناتج القومي ليست بهذا القدر الهين الذي يمكن معه إهمالها، ونتيجة لذلك حاول الكثير من الاقتصاديين إثبات الفرضية التي طرحها Gutmann وذلك من خلال التأكد من الأهمية النسبية للاقتصاديات الخفية في دول العالم المختلفة.

ولقد أثبتت هذه الدراسات إن الاقتصاديات الخفية كما ادعى Gutmann بلغت نسبة لا يمكن إهمالها من إجمالي النشاط الاقتصادي في كل من دول الشرق والغرب. بل وأنها في بعض الحالات تنمو بمعدلات لم تشهدها الاقتصاديات الرسمية.

ولقد أدى ذلك إلى تصاعد الاهتمام في الكثير من دول العالم، خصوصا المتقدم منها، بحجم ومستوى نمو أنشطة الاقتصاد الخفي، وما إذا كان الاقتصاد الخفي يتزايد أم لا؟. وغير ذلك من القضايا المرتبطة بوجود هذا الاقتصاد. ولقد أطلقت تعبيرات متعددة على هذا القطاع من الاقتصاد. لذلك نحاول في هذه المقالة تسليط الضوء على الاقتصاد الخفي أسبابه وأثره على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر. وتهدف إلى تحليل القضايا النظرية المرتبطة بوجود الاقتصاد الخفي وذلك من خلال التطرق في المبحث الأول المتضمن الإطار النظري للاقتصاد الخفي، حيث يتم التطرق لمفهوم الاقتصاد الخفي، وأسباب نموه.

أما في المبحث الثاني نتطرق إلى أثر الاقتصاد الخفي على بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر، وكذا إلى أثر الاقتصاد الخفي على الناتج الداخلي الخام والتشغيل الكلي، أثره على الحصيلة الضريبية والموازنة العامة، بالإضافة إلى أثره على البطالة وسعر الصرف، وكذا أثره على بعض القطاعات الأخرى.

المبحث الأول: الإطار النظري للاقتصاد الخفي.

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى تعريف الاقتصاد الخفي، وأسباب نمو هذا الاقتصاد.

المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد الخفي.

تعددت المصطلحات والمفاهيم المتعددة¹ التي أطلقت لوصف هذه الظاهرة، حيث نجد التسميات التالية: الاقتصاد الخفي، الاقتصاد التحتي، الأسود، غير المرئي، المغمور، غير الرسمي، السفلي، الثاني، اقتصاد الظل، غير المسجل، السري، الاقتصاد القدر، اقتصاد الظلام، الزمادي، غير المنظم، غير القانوني... الخ.

ويرجع هذا التباين في المفاهيم والتسميات لهذه الظاهرة إلى:

◀ تركّز على الأنشطة التي تندرج ضمن الظاهرة.

¹ كريم مصطفى على حسن جوهر: القطاع غير الرسمي في مصر وكيفية دمج أنشطته المشروعة في النشاط الاقتصادي الرسمي، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2005، ص: 11.

◀ تركّز بعضها على الآثار المترتبة على هذه الظاهرة وليس ماهية الأنشطة ذاتها.

◀ هناك تعريفات تركّز على سلوكيات القائمين على هذا النظام.

ويمكن إجمالاً حصر هذه التعاريف في مجموعتين، المجموعة الأولى* تنظر إلى الاقتصاد الخفي من منظور الحسابات الوطنية، والمجموعة الثانية** تنظر إلى هذا الاقتصاد من منظور التهريب الضريبي.²

أولاً: مفاهيم المجموعة الأولى.

- تعريف **Gutmann (1977)** و **Feige (1979)**: وقد عرفا الاقتصاد الخفي بأنه « ينصرف إلى الناتج القومي غير المحسوب، أو ذلك الجزء من الناتج القومي الإجمالي الذي كان يجب أن يدخل في حسابات الناتج القومي الإجمالي، ولكنه لسبب أو لآخر لم يدخل هذه الحسابات».³

- تعريف **Schneider (1986)**: يعرفه بأنه «عبارة عن كافة الأنشطة الاقتصادية التي تمارس بعيداً عن رقابة الدولة، ولا تكون مسجلة لدى السلطات الرسمية وبالتالي لا تخضع للضرائب».⁴ وبالتالي مجموعة من الأنشطة غير المسجلة ضمن نطاق الحسابات الوطنية.⁵

ثانياً: مفاهيم المجموعة الثانية.

- تعريف صندوق النقد الدولي: عرف الاقتصاد الخفي بأنه لا يشمل الأنشطة غير المشروعة فقط، بل يشمل أيضاً أشكال الدخل التي لا يبلغ بها والمحصلة من إنتاج السلع والخدمات

* يشمل الإنتاج غير المعلن في قطاعات عديدة منها: الزراعة، الصناعة، التشييد والبناء، النقل والمواصلات، التجارة الداخلية... إلخ.

** يضم مجموعة مختلفة من الأنشطة التي تشترك جميعاً في محاولة التهريب من الضريبة، أو الحاجة إلى تجنب القيود الروتينية المفروضة على ممارسة النشاط الاقتصادي.

² صفوت عبد السلام عوض الله: الاقتصاد السري (دراسة في آليات الاقتصاد الخفي وطرق علاجه)، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2002، ص: 08.

³ نسرين عبد الحميد نبيه: الاقتصاد الخفي، دار الوفاء للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2008، ص: 27.

⁴ كريم مصطفى على حسن جوهر: مرجع سبق ذكره، ص: 12.

⁵ صفوت عبد السلام عوض الله: مرجع سبق ذكره، ص: 09.

المشروعة، سواء من المعاملات النقدية أو المعاملات التي تتم بنظام المقايضة ومن ثم فإنه يشمل جميع الأنشطة التي تخضع للضريبة بشكل عام، إذا ما بلغ بها للسلطات الضريبية.⁶

- تعريف فيتو تانزي (Vito. Tanzi): هو مجموع الدخل المكتسبة غير المبلّغة للسلطات الضريبية، أو مجموع الدخل غير الواردة في الحسابات الوطنية.⁷

- تعريف INGOWALTER (1986): يعرف الاقتصاد الخفي بأنه ذلك القطاع الذي يتكون من معاملات تخلق قيمة ولكن تمارس بنية الهروب من شيء ما كالضرائب واللوائح الحكومية... وغيرها.⁸

وبالتالي فإن الاقتصاد الخفي يتمثل الاقتصاد الخفي في كافة الدخل التي لا يتم الكشف عنها للسلطات الضريبية، والتي قد تدخل أو لا تدخل ضمن حسابات الدخل الوطني، وهو ما يتوقف على طبيعة مصادر هذه الدخل.

المطلب الأول: أسباب نمو الاقتصاد الخفي.

إن أسباب الاقتصاد الخفي متعددة ومتشابكة، وهي مجموعة من الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية.

بالرغم من اختلاف الأسباب من دولة لأخرى لاختلاف النظم الاقتصادية، إلا أن هناك شبه اتفاق على معظم الأسباب المحقّزة للانضمام إلى هذا القطاع «وقد أوضحت دراسات البنك الدولي أسباب

⁶ يمكن الاطلاع على :

- أروى عبد الرؤوف محمود عبد الله: الاقتصاد الخفي: أسبابه وآثاره (تقدير اقتصادي إسلامي)، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة اليرموك، الأردن، 2009، ص:12.

- شنايدر، فريدريك وآخرون: الاختباء وراء الظلال نمو الاقتصاد الخفي، منشورات صندوق النقد الدولي، مارس، 2002، ص: 02.

⁷ أنظر:

- فيتو تانزي: «الاقتصاد السري- أسباب الظاهرة المالية وآثارها»، مجلة التمويل والتنمية رقم 22، 1987، ص: 19-21.
V. TANZI: the underground Economy and tax Evasion in the united state, estimates and implications. lavoro- quarterly review, No 135,dec pp:128-130.

⁸ بودلال علي: تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر (مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان-الجزائر، 2007، ص: 36.

متعددة للاقتصاد الخفي منها: تنظيمات الحد الأدنى للأجور في القطاع الرسمي، أعباء الضريبة، عدم استقرار الاقتصاد الكلي، وعدم كفاءة الإطار المؤسسي، وضعف النمو في القواعد والقوانين الملائمة للاقتصاد السوق، وزيادة درجة المتحكّمات الإدارية التي تعوق التحزّر الاقتصادي، وضعف التحزّر السياسي من الكبح البيروقراطي الذي صاحب النظم الشمولية، والقيود على سوق العمل الرسمي والضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى الفساد الناتج عن تسييس الحياة الاقتصادية⁹. نتطرق إلى أهم الأسباب ذات الطبيعة الاقتصادية:

أولاً: ارتفاع مستوى الضرائب.

تعتبر الضرائب إحدى الأدوات الاقتصادية التي يمكن من خلالها تشجيع أنشطة اقتصادية معينة أو الحدّ من أنشطة أخرى، كما أنّها تمثّل المصدر الأساسي لإيرادات الدولة لمواجهة أعباء النفقات العامة، كما تساهم في إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع¹⁰.

ولكن تشير معظم الدراسات الاقتصادية إلى أنّ ارتفاع معدلات الضرائب، يؤدي إلى ارتفاع حالات تجنب الضرائب أو التهرب منها خاصة إذا:

- إذا لم يتمّ إنفاق الحصيلة الضريبية في مشاريع عامّة يتمّ بها النفع على جميع شرائح المجتمع.

- إذا لم تتوفّر عدالة في توزيع الدخل الوطني أو في توزيع الخدمات الاجتماعية من طرف الحكومة والقطاع العام.

وقد لوحظ على العكس إذا كانت الإدارة الضريبية على درجة عالية من الكفاءة وكانت العقوبات على التهرب الضريبي رادعة فإنّ زيادة معدلات الضرائب الحديّة الإضافية لا تؤدي إلى حدوث اقتصاد خفي¹¹.

⁹ جابر محمد محمد عبد الجواد: قياس الآثار الاقتصادية الكلية للاقتصاد الخفي في مصر، رسالة مقدّمة للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، القاهرة، مصر، 2003. ص: 36.

¹⁰ كريم مصطفى علي حسن جوهر: مرجع سابق، ص: 43.

¹¹ حمدي عبد العظيم: غسيل الأموال في مصر والعالم (الجريمة البيضاء - أبعادها - آثارها - وكيفية معالجتها) ط2، 2000، ص: 21.

نظرا لتعدد أشكال التهرب الضريبي، حيث أصبح ظاهرة بجميع النظم الاقتصادية ومتعلقة بالنظام الضريبي، ولا يمكن القضاء على هذه الظاهرة تماما ولكن الهدف هو التقليل منها قدر الإمكان لأنّ التهرب الضريبي يؤثر على توزيع الدخل كما تؤثر بالسلب على الموارد الحكومية وتخصيصها، ما يخلق انحرافات مصطنعة في مؤشرات الاقتصاد الكلي التي قد تؤدي إلى استجابات سياسية غير سليمة، لذلك كان لا بد من محاولة حصر الأسباب التي تؤدي إلى التهرب الضريبي.

ومن بين أهم الأسباب التي ذكرت نجد: سعر الضريبة ووعاءها وهيكلها ومستوى العقوبة، بنية احتمال اكتشاف التهرب ومدى تعقد النظام الضريبي وكفاءة المؤسسة الضريبية، ومدى إحساس الممول بتعظيم الاستفادة من المنافع العامة، والشعور بالعدالة في توزيع الدخل ... الخ.

وكلّما زاد الفارق بين الدخل الحقيقي المتحصّل عليه بعد دفع المستحقات الضريبية وبين الدخل الإضافي المتحصّل عليه عند فرض التهرب منها كان الحافز أكثر على التهرب الضريبي، وبالتالي الانخراط في الاقتصاد الخفي.

ثانياً: النظم والقيود الحكومية: أوضحت العديد من الدراسات أنّ من أهم الأسباب لتواجد ونمو أنشطة الاقتصاد الخفي، زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وبالتالي كثرة الإجراءات والقيود الحكومية.

ولقد أوضح Gutmann عام 1977 أنّ تزايد معدلات الضرائب وكذا عبء الإجراءات الحكومية، سوف يؤدي إلى نمو الاقتصاد الخفي، وأنّ أنشطة الاقتصاد الخفي والأسواق السوداء التي خلقت في مختلف أنحاء العالم ترجع إلى القواعد والقيود الحكومية وتسّلتها¹².

كما أنّ فيتو تانزي (v. Tanzi) خلال (1982)، ذكر أنّه في حالة عدم وجود ضرائب، فإن أنشطة الاقتصاد الخفي سوف تتواجد بسبب القيود الحكومية المختلفة على الأنشطة الاقتصادية الشرعية وغير الشرعية، فقد تفرض القيود على الأنشطة الإجرامية بطبيعتها أو غير الشرعية، وفي هذه الحالة، إذا صوّحت بعقوبات مشدّدة وتحكم صائب، فإنها قد تؤدي إلى منع هذه الأنشطة أو قد تؤدي إلى نمو تلك الأنشطة في الخفاء¹³.

¹² جابر محمد عبد الجواد: مرجع سابق، ص: 63.

¹³ نفس المرجع السابق، ص: 63.

إنّ الحكومات تقوم بالتدخل في النشاط الاقتصادي للدولة وذلك لفرض التنظيم، وضمان الحقوق والواجبات لكل طرف ويكون هذا التدخل في شكل قواعد، وإجراءات، ولوائح وتشريعات حكومية، في مجالات الإنتاج، والاستهلاك، والتوزيع، والعمالة، ... وغيرها.

أي أنّها «تكون متعلّقة بتدخل الدولة في الأسواق التالية: سوق العمل، سوق السلع، سوق الصرف الأجنبي سوق الائتمان»¹⁴.

ثالثاً: الفساد الإداري.

يعرّف الفساد الإداري بأنه استغلال موظفي الدولة لمواقعهم وصلاحياتهم للحصول على كسب غير مشروع، أو منافع يتعدّد تحقيقها بطرق مشروعة، وقد عرّف صندوق النقد الدولي الفساد الإداري في تقريره الصادر عام 1996 بأنه «سوء استخدام السلطة العامة، من أجل مكاسب خاصة، أو استغلال سلطة الوظيفة العامة»¹⁵.

حيث نجد أنّ كثير من الموظفين العموميين في كافة دول العالم يجدون أنفسهم في موضع قوة تتيح لهم الحصول على مكاسب شخصية، وهو ما يعتبر من التصرفات غير القانونية، كما أنّ المكاسب المحقّقة عادة ما تكون غير مشروعة¹⁶.

زيادة إلى ذلك أن هناك عدم تناسب بين السلطات والمسؤوليات الممنوحة لهؤلاء الموظفين ومستويات الدخل التي يتقاضونها، ما يجعلهم يبحثون عن سبل غير مشروعة لتحسين مستوى معيشتهم.

ولا شك أنّ هناك العديد من الأسباب لهذا الفساد بين الموظفين الحكوميين أهمها:¹⁷

¹⁴ حمدي عبد العظيم: مرجع سابق، ص: 22.

¹⁵ أروى عبد الرؤوف: مرجع سابق، ص: 49.

¹⁶ يمكن الإطلاع على:

- حمدي عبد العظيم: مرجع سابق، ص: 25.

- جابر محمد محمد عبد الجواد: مرجع سابق، ص: 112.

¹⁷ يمكن الرجوع إلى:

- كريم مصطفى علي حسن جوهر: مرجع سابق، ص: 57.

- جابر محمد عبد الجواد: مرجع سابق، ص: 110.

- القيود والتدخل الحكومي مثل قيود التجارة، الرقابة على الأسعار، الإعانات والاستقطاعات الحكومية القائمة على المحسوبية... إلخ.
 - تزايد أعداد العاملين بالجهاز الحكومي، مما يؤدي إلى كبر حجم القطاع العام، وزيادة البيروقراطية وتعطيل سير الإجراءات.
 - تدني المرتبات والأجور مما يدفع الموظف إلى طلب رشاوي لإشباع حاجاته الأساسية.
 - وأكثر أشكال الفساد شيوعا هي¹⁸: الرشوة، التعامل بالإجراءات الإدارية، الابتزاز، الاختلاس.
- رابعاً: الخطر.**

يمنع القانون في معظم دول العالم ممارسة بعض الأنشطة، مما يدفع بالأفراد الراغبين بها إلى ممارستها سرا، ولعل أهم هذه الأنشطة تتمثل في تجارة المخدرات، القمار، تجارة الجنس، ، ، ، الإقراض بأسعار ربوية فاحشة، السرقات والاختلاسات، النصب، والتحايل لابتزاز أموال الأفراد والبنوك، وتزييف العملات... إلخ.

ما يلاحظ على هذه الأنشطة أنها تدرّ دخولا مرتفعة على أصحابها وهذه الدخول لا تخضع للضرائب، ولا يتم تسجيلها في الحسابات الوطنية¹⁹.

ويوضّح فيتو تانزي (v. Tanzi) 1983²⁰ أنّ مثل هذه الأنشطة إذا اكتشفت وفرضت عليها الضرائب فستختفي إلى حد كبير.

¹⁸ قارة ملاك: إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب: المكسيك، تونس والسنغال. أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمود منتوري بقسنطينة، 2010، ص: 21-22.

¹⁹ يمكن الاطلاع على:

- جابر محمد محمد عبد الجواد: مرجع سابق، ص: 93-94.

- حمدي عبد العظيم: مرجع سابق، ص: 24.

- بودلال علي: مرجع سابق، ص: 138.

- عاطف وليم أندرواس: مرجع سابق، ص: 87.

²⁰ يمكن الرجوع إلى:

- عاطف وليم أندرواس: مرجع سابق، ص: 87.

إن الخدمات والسلع التي تنتج من هذه الأنشطة غالباً ما تكون ضارة للمجتمع ومع هذا هناك جدل حول ضرورة إدراج دخول هذه الأنشطة ضمن تقديرات الدخل الوطني وذلك لسببين :

- أن تلك الخدمات والسلع يقتنيها الأفراد الذين يحصلون عليها بحرية.

- أن بائعي هذه الخدمات والسلع يحصلون على دخول مرتفعة ويستخدمون موارد نادرة يمكن استخدامها في أغراض أخرى لزيادة حجم الناتج الوطني وفي حالة عدم الاستخدام الكامل للموارد التي تعتمد عليها هذه الأنشطة، فإنه تنعدم تكلفة الفرصة البديلة المرتفعة بها.

خامساً: البطالة، التقاعد والهجرة الداخلية.

إن تدخل الحكومات في أسواق العمل، بتقديم مزايا و ضمانات للعمّال، كالحق في تكوين الاتحادات والنقابات، والإضرابات، وتحديد الحد الأدنى للأجور، وتحديد ساعات العمل، وتوفير الرعاية الطبية، والضمان الاجتماعي، ومكافأة نهاية الخدمة ... الخ.

تؤدي إلى زيادة تكلفة العمل وبالتالي إلى ضعف الطلب على العامل وتزايد البطالة، « إن الإختلال الهيكلي في سوق العمل بين عرض الأيدي العاملة والطلب عليها، دليل على ضعف الاقتصاد الوطني في استيعاب عنصر العمل، وهذا ما يجعل العديد من الأفراد ينظمون إلى الأنشطة والقطاعات غير الرسمية²¹، « وقد بيّنت إحصائيات البنك الدولي لسنة 1995 أن أكثر من 80% من العمّال في البلدان منخفضة الدخل، وما يزيد عن 40% من البلدان متوسطة الدخل هم عمّال غير أجراء، عادة ما يعملون في أسواق العمل غير الرسمية والريفية»²²، كما يبلغ حجم التشغيل في القطاع غير الرسمي 61% من إجمالي التشغيل في الدول العربية²³، كما لوحظ الانتشار السريع للتشغيل غير

- حمدي عبد العظيم: مرجع سابق، ص: 24.

- جابر محمد عبد الجواد: مرجع سابق، ص: 96.

- بودلال علي: مرجع سابق، ص: 139.

²¹ سعيد عبد الخالق: ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي أسبابها وآثارها، محاضرة ألقيت في ملتقى الاقتصاد غير الرسمي بتاريخ 27-11-2000، منشورات تحوتي العدد 17.

²² جابر محمد محمد عبد الجواد: مرجع سابق، ص: 77-78.

²³ د. بهجت أبو النصر: أليات دمج القطاع غير الرسمي في اقتصاديات الدول العربية، قسم البحوث والدراسات الاقتصادية، جامعة الدول العربية، القاهرة، مارس 2013، ص: 11.

الشرعي في جميع بلدان العالم مهما كان مستوى تنميتها الاقتصادية، وتتجلى هذه الوضعية من خلال ارتفاع التشغيل غير الشرعي بالنسبة في إجمالي الشغل في العالم، حيث انتقل من 39% سنة 1980 إلى 45% خلال التسعينات²⁴، زيادة على ذلك فبرامج الإصلاحات الاقتصادية، والخصوصية وظاهرة تحرير التجارة والتحول إلى اقتصاد السوق، وما ينتج عنها من تسريح للعمّال، وفي دراسة قام بها البنك الدولي سنة 1995 لخمس دول كانت مخططة مركزيا من قبل هي: الصين، هنغاريا، لاتفيا، بولندا، روسيا، أثبتت تزايد معدّلات البطالة بعد عملية الإصلاحات التي قامت بها هذه الدول.

ف نجد أنّ معدّل البطالة في الصين ارتفع من 2% عام 1988 إلى 3% عام 1991، وفي هنغاريا ارتفع معدّل البطالة من 0.3% عام 1988 ليصل إلى 13.2% عام 1992، وفي بولندا ارتفع من 0.1% عام 1988 إلى 10.7% عام 1993، كما ارتفع في كل من روسيا ولاتفيا من 0% عام 1988 إلى 5.5% في روسيا و5.7% في لاتفيا لسنة 1993²⁵.

كما يعمل التخفيض الإجباري لوقت العمل، بما لا يتّفق مع تفضيلات الموظّف، على زيادة ساعات العمل التي قد يعملها الموظّف في الاقتصاد الخفي، «ويكون تخفيض وقت العمل بعدة طرق منها: التقاعد المبكر، تأخير دخول الشباب إلى سوق العمل، أو تخفيض عدد ساعات العمل اليومية»، «وقد لجأت بعض الحكومات مثل فرنسا، وبعض نقابات العمل في ألمانيا إلى تقييد عدد ساعات العمل المسموح بها في الاقتصاد الرسمي، وذلك في محاولة لتخفيض مستوى البطالة وإعادة توزيع كمية العمل المحدود بمزيد من الإنصاف»²⁶، إلا أنّ فرضية تخفيض حدّة البطالة بتخفيض وقت العمل لم يتم إثبات صحتها، فقد أوضح زاشمان Zachman أنّ التخفيض بحجّة زيادة التوظيف كوسيلة لتخفيض البطالة، قد يؤدي إلى زيادة الإنتاجية، وتحسين الأجور، وبالتالي ارتفاع تكلفة العمل، وتأتي فرصة خلق الوظائف مؤخرا، وقد تكون مهمة، ممّا يؤدي إلى انخفاض الطلب في القطاع الرسمي وبالتالي توجّه العمال إلى سوق العمل الرسمي²⁷.

²⁴ منشورات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: القطاع غير الرسمي أو هام وحقائق، الدورة 24 (جوان 2004)، ص:59.

²⁵ جابر محمد محمد عبد الجواد: مرجع سابق، ص: 77.

²⁶ جابر محمد محمد عبد الجواد: مرجع سابق، ص: 55.

²⁷ نفس المرجع: ص:82.

إنّ علاقة البطالة بالاقتصاد الخفي هي علاقة سيّئة في اتجاهين ذلك أنّ زيادة البطالة وانخفاض الطلب على العمل في السوق الرسمي يدفع بالشباب الباحثين عن العمل في السوق الرسمي ولم يجدوه إلى الانخراط في الأنشطة الخفية، من جهة أخرى يوجد عدد لا بأس به من الشباب الذين لا يبحثون عن العمل بسبب اشتغالهم في أنشطة كالسرقة أو التهريب وغيرها من الأنشطة غير الرسمية.

وبما أنّهم لا يبحثون عن العمل فمن المفروض أنّهم ليسوا بطالين ولكن رغم هذا فإنّ أجوبتهم في المسوح المقامة لإحصاء عدد البطالين تكون كاذبة فهم لا يصرّحون بأنشطتهم الخفية من جهة ويّدعون بأنّهم يبحثون عن عمل من جهة أخرى فيحصون كبطالين وهو ما يزيد من حجم البطالة الظاهرة.

ويؤثر على معدلات البطالة، كما أنّ هناك نسبة من المشتغلين في الاقتصاد الخفي، يخفون أعمالهم للاستفادة من إعانات البطالة وغيرها من الخدمات.

«ولقد أوضحت دراسة فرانكس (FRanks) عام 1995 عن البطالة في اسبانيا، أنّ الاقتصاد السري يمتص حوالي 30.7% من مجموع مدعي البطالة المسجّلين في الإحصائيات الرسمية على أنّهم في حالة بطالة للاستفادة من إعانات البطالة. وإن هذا ما يعني أنّ نحو ما بين 1.8 و7.3% من معدّل البطالة في اسبانيا عام 1990 يمكن أن تعود للاقتصاد الخفي.

مما سبق ذكره، فإنّ أحد أهم أسباب محدودية سوق العمل، وعدم القدرة على استيعاب عنصر العمل هو الهجرة الداخلية في معظم البلدان من الريف نحو المدينة، فيؤدي إلى تمركز قوى عاملة كبيرة في المدن يعجز السوق الرسمي على استيعابها، مما يدفع بشريحة كبيرة من المهاجرين إلى البحث عن فرصة عمل في القطاع غير الرسمي وفي أغلب الأحيان بإدارة وتمويل ذاتي.

سادسا: دور المشروعات الصغيرة.

تجد المشروعات الصغيرة مجالها وأهميتها في الاقتصاد الخفي، حيث تميل إلى إجراء معاملاتها باستخدام النقود السائلة، ومن المعلوم أنّ مجالات الأعمال التي تقوم على استخدام النقود السائلة في إجراء المعاملات، يسهّل إخفاؤها، ويؤدي تزايد المشروعات الصغيرة إلى زيادة الأهمية النسبية لأنشطة الاقتصاد الخفي في العديد من الدول، حيث يصبح من السهل التهرب من الضريبة عندما يكون حجم

المشروع نسبياً، وعندما يتم الابتعاد عن التعامل مع البنوك أو استخدام الشيكات، والنظم الائتمانية الأخرى²⁸.

وقد أوضحت المفوضية الأوروبية عام 2004، (OECD) عام 2002 أنّ هناك علاقة مباشرة وطردية بين المؤسسات الصغيرة والاقتصاد الخفي، لقدرة تلك المؤسسات على التخفي عن السلطات التشريعية، ولتعدد المجالات التي يمكن أن تعمل بها دون أن يكتشف نشاطها، وقد وجدت الدراسة أنّ هناك مؤشرات قوية على أنّ تكاثر المشروعات الصغيرة في بعض الدول الأوروبية مرتبط بشكل كبير بظهور الاقتصاد الخفي الذي يسهّل تكاثر المشروعات الصغيرة غير النظامية ويساعدها على الهرب من دفع الرسوم والمستحقات الضريبية، وتجنّب الالتزام بالاشتراطات الصحية والتأمينية، والأنظمة والإجراءات المنظمة للأنشطة التي تعمل بها تلك المشروعات الصغيرة.²⁹

إنّ مثل هذه المشروعات الصغيرة لو استغلت بشكل جيّد ومدروس لكانت سبباً في إنقاص حدة الاقتصاد الخفي وليس سبباً في نموه وانتشاره، فنجاح المشروعات الصغيرة بحاجة إلى رؤوس أموال، وسيولة نقدية لإدامة الإنتاج ومن ثم التسويق، فهذه المشروعات ستكفل بتشغيل الكثير من الأيدي العاملة، وبذلك تساهم بالقضاء على نسبة كبيرة من البطالة.

ومن خلال التجارب الرائدة في العديد من الدول، نجد كيف أنّ المشروعات الصغيرة حققت مكاسب اقتصادية واجتماعية تفوق ما تم الحصول عليه من الصناعات الكبيرة، لما تؤدّيه من دور فعال في تعظيم فرص العمل المنتجة، وتكوين قاعدة عريضة من العمّال المهرة التي تغطّي من خلالها احتياجات المشروعات الكبيرة بالإضافة إلى القدرة على تعظيم الناتج المحلي من خلال استثمار قدر أقل من رأس المال يقود إلى نتائج أكبر في مستويات دخول الأفراد.³⁰

المبحث الثاني: أثر الاقتصاد الخفي على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر.

الاقتصاد الخفي هو حقيقة واقعة في كل العالم، بحيث لا يوجد اقتصاد في العالم لا يخلو من دائرة النشاطات الخفية. وهذه الظاهرة أخذت منحى متزايد من سنة لأخرى رغم الجهود التي تبذلها حكومات الدول لمواجهة التزايد المستمر لها. وموضوع الاقتصاد الخفي يحمل الكثير من الجدل باعتبار

²⁸ صفوت عبد السلام عوض: مرجع سابق، ص: 24.

²⁹ حامد بن داخل بن عبد ربه المطيري: مرجع سابق، ص: 59.

³⁰ أروى عبد الرؤوف محمود عبد الله: مرجع سابق، ص: 55.

أن دائرة أنشطته لا تنفصل عن الاقتصاد الرسمي، لهذا تبقى الدراسات التي تنطرق لهذا الموضوع لا تتعدى المراحل الأولية، وقد برز الاقتصاد الخفي في الجزائر خلال الثمانينات وتوسع نموه خلال التسعينات، ويشهد تطورا متزامنا مع المرحلة الانتقالية لاقتصاد الوطني. يشكل الاقتصاد الخفي حاليا أكثر من ثلث الناتج الوطني للدول النامية بما فيها الجزائر، لذا طالب الكثير من الاقتصاديين بضرورة تنظيم الاقتصاد الخفي ودمجه في الاقتصاد الرسمي لكي يعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني والحد من تأثيراته السلبية لكونه مصدرا للثروة ومخزنا للمبادرات، كما يجب معالجة أسبابه التي تعتبر من أهمها كثرة اللوائح والإجراءات التنظيمية وعبء الضرائب والفساد وآثاره التي تمس كل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية.

المطلب الأول: أثر الاقتصاد الخفي على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية.

أولاً: أثر الاقتصاد الخفي على الناتج الداخلي الخام والتشغيل الكلي.

1. أثر الاقتصاد الخفي على الناتج الداخلي الخام :

من خلال استقراء بيانات الجدول (01) نلاحظ أن حجم الاقتصاد الخفي في تزايد من سنة لأخرى، حيث كان لا يتجاوز 5.16% سنة 1992 ليصل إلى أعلى مستوى له سنة 2015 حيث بلغ 36% وذلك راجع إلى الأوضاع التي مرت بها البلاد خلال التسعينات وما ترتب عنها من بيروقراطية وفساد، حيث أن تعقد الإجراءات الإدارية سمح بانتشار البيروقراطية.

وحسب تقرير ممارسة الأعمال التجارية لسنة 2004 والصادر عن البنك الدولي³¹ فإنه هناك عدّة مؤشرات دالة على صعوبة مناخ الأعمال في الجزائر، فعلى سبيل المثال لبداية نشاط أو تأسيس مؤسسة هناك 18 إجراء إداري، وتستغرق هذه الإجراءات 29 يوم، ولكي تحل أي مؤسسة في الجزائر يستغرق الأمر ما يعادل ثلاث سنوات ونصف.

بالإضافة إلى انتشار البطالة وارتفاع الأعباء الجبائية والاجتماعية خاصة في سنة 2008 بعد صدور قانون المالية الذي ينص على رفع الضرائب، كما أن أزمة الثقة التي انتشرت في الجهاز المصرفي الجزائري جراء إفلاس بنك الخليفة في 2003 دفعت المستثمرين وأصحاب الفوائض المالية لسحب أموالهم من البنوك وتوجيهها إلى السوق الموازية من أجل توظيفها رغبة منهم في تعظيم الربح وتجنب المخاطر التي كان يتصف بها الجهاز المصرفي الجزائري آنذاك.

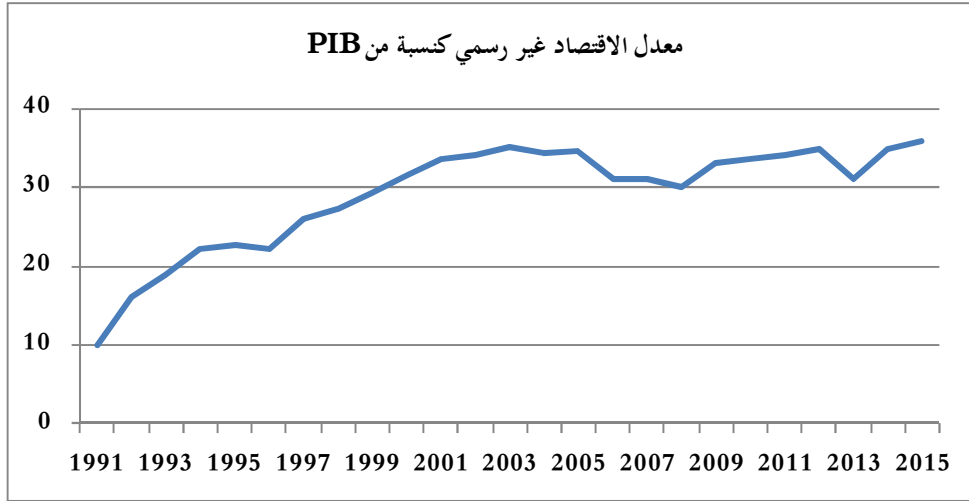
³¹ البنك الدولي: تقرير بيئة أداء الأعمال، 2004.

الجدول(01): معدل الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج الداخلي الخام

السنوات	معدل الاقتصاد غير رسمي كنسبة من الناتج الداخلي الخام (PIB)	السنوات	معدل الاقتصاد غير رسمي كنسبة من الناتج الداخلي الخام (PIB)
1991	10	2004	34,35
1992	16,15	2005	34,57
1993	18,89	2006	31
1994	22,31	2007	31,2
1995	22,67	2008	30
1996	22,29	2009	33,1
1997	26,08	2010	33,68
1998	27,21	2011	34,2
1999	29,36	2012	34,88
2000	31,61	2013	31,02
2001	33,60	2014	34,82
2002	34,18	2015	36
2003	35,16		

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على تقارير ودراسات غير منشورة لـ CREAD

الشكل(01): معدل الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج الداخلي الخام



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول (01)

2. أثر الاقتصاد الخفي على التشغيل الكلي:

يمثل سوق العمل غير الرسمي السوق الرئيسي الثاني للعمل أين تتزايد فيه حركية العمل بحيث لا يضبطه أي تشريع أو تنظيم قانوني، إذ أن تزايد مستوى البطالة في سوق العمل الرسمي يؤدي إلى تزايد التشغيل في السوق غير الرسمية، ومن خلال الجدول (02) نلاحظ أن نمو التشغيل في تزايد مستمر خلال الفترة (1990-2015) حيث ينمو عندما تتجه الدورة الاقتصادية نحو الهبوط والعكس صحيح.

إن تطور العمل غير الرسمي بشكل ملفت للانتباه في الجزائر بحيث ارتفع معدله من 11.7% سنة 1990 إلى 29.3% سنة 2015 والذي يشكل نسبة معتبرة من القوة العاملة في الجزائر خاصة بعد عجز الدولة على خلق وظائف، في ظل زيادة مستويات النمو الديمغرافي، معدلات البطالة المتزايدة خصوصا بسبب التسريح الجماعي للعمال خلال سنوات برنامج التعديل الهيكلي³².

إن الدولة لم تتدخل للقضاء عليه لأنها كانت تراه ظاهرة مؤقتة نشأت نتيجة الأزمة الاقتصادية التي مرت بها البلاد خلال التسعينات وتنفيذها لبرامج الإصلاح الاقتصادي مما تسبب في تسريح آلاف

إدوارد جاردرنر: المطلوب المزيد من الوظائف، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2003، مجلد 40، العدد 4، ص: 19.³²

العمال في القطاع العمومي، كما أن العاملين في الإدارات العمومية والمؤسسات الاقتصادية العمومية يزاولون وظائف في السوق غير الرسمية بالموازاة مع وظائفهم الرسمية.

وتجدر الإشارة أن القطاع الخفي يوفر أكبر عدد من الفرص للعمل في كل القطاعات وخاصة منها قطاع الزراعة أين يوفر حوالي 610.000 فرصة عمل في 2015 ثم يليه القطاع الخاص ثم التجارة وأخيرا قطاع البناء والأشغال العمومية³³.

الجدول(02): نسبة التشغيل غير الرسمي بالنسبة للتشغيل الكلي

السنوات	نسبة التشغيل غير الرسمي بالنسبة للتشغيل الكلي	السنوات	نسبة التشغيل غير الرسمي بالنسبة للتشغيل الكلي
1990	11,7	2004	25,7
1991	12,5	2005	25,6
1992	13	2006	25,9
1993	15,3	2007	25,8
1994	16,1	2008	26,12
1995	17,1	2009	26,38
1996	17,5	2010	26,83
1997	18,8	2011	27,1
1998	18,9	2012	27,25
1999	19,3	2013	27,13
2000	20,2	2014	27,89
2001	21,2	2015	29,3
2002	21,1		
2003	21,1		

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على تقارير ودراسات غير منشورة للـ CREAD

الشكل(02): نسبة التشغيل غير الرسمي بالنسبة للتشغيل الكلي .

³³ برحمنون حياة: الاقتصاد غير الرسمي وأثره على اقتصاديات الدول النامية (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2010، ص: 116-

Erreur ! Objet incorporé incorrect.

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول (02)

ثانياً: أثر الاقتصاد غير الرسمي على الحصيلة الضريبية والموازنة العامة.

1. أثر الاقتصاد غير الرسمي على الحصيلة الضريبية:

إن تزايد نسبة الاقتصاد الخفي يحد من فعالية النظام الضريبي ويعرقل الضريبة وبالتالي تفقد دورها كمنظم وكأداة للتدخل الاقتصادي للدولة مما يعيق النمو الاقتصادي، فهي تخفض من تشكيل وتكوين الادخار العمومي والذي تعود إليه الدولة لتحقيق مشاريعها ومتطلبات النمو الاقتصادي. يؤدي الامتناع عن أداء الضريبة إلى انخفاض موارد الدولة والتي تؤدي إلى عجز الميزانية (الفرق بين الموارد الحقيقية والمتوقعة يكون سالبا).

ومن أجل تغطية هذا العجز تلجأ الدولة لموارد مالية أخرى كالقروض الأجنبية والإصدار النقدي وهذا ما يضر مباشرة بالاقتصاد الوطني.

ولتوضيح الأثر الذي يخلفه الاقتصاد الخفي على الإيرادات الضريبية في الجزائر نقوم بحساب الفاقد في الحصيلة الضريبية للفترة الممتدة من 1991 إلى 2014 انطلاقاً من معدل الاقتصاد غير الرسمي بالنسبة للناتج الداخلي الخام وبالاعتماد على إيرادات الجباية العادية لنفس الفترة. من خلال الجدول (03) يتضح لنا أن قيمة الفاقد في الحصيلة الضريبية خلال فترة الدراسة تميز بالزيادة المستمرة، فبعد أن قدر الفاقد 8730 مليون دج سنة 1991، بلغ سنة 2015 ما قيمته 357198.84 مليون دج، وترجع هذه الزيادة في الفاقد إلى زيادة حجم الاقتصاد الخفي. ويشير حجم الفاقد إلى ضعف الجهد الضريبي وكبر المبالغ التي تضيع من الدولة والتي تؤثر سلباً على الموازنة العامة ونمط تمويلها، وكذا على الجهود التنموية، وفي ظل ارتفاع أسعار البترول يبقى أثر ارتفاع الفاقد الضريبي محدود وغير واضح.³⁴

الجدول (03): الفاقد من الضريبة مليون دج

السنوات	الفاقد من الضريبة مليون دج	السنوات	الفاقد من الضريبة مليون دج
---------	----------------------------	---------	----------------------------

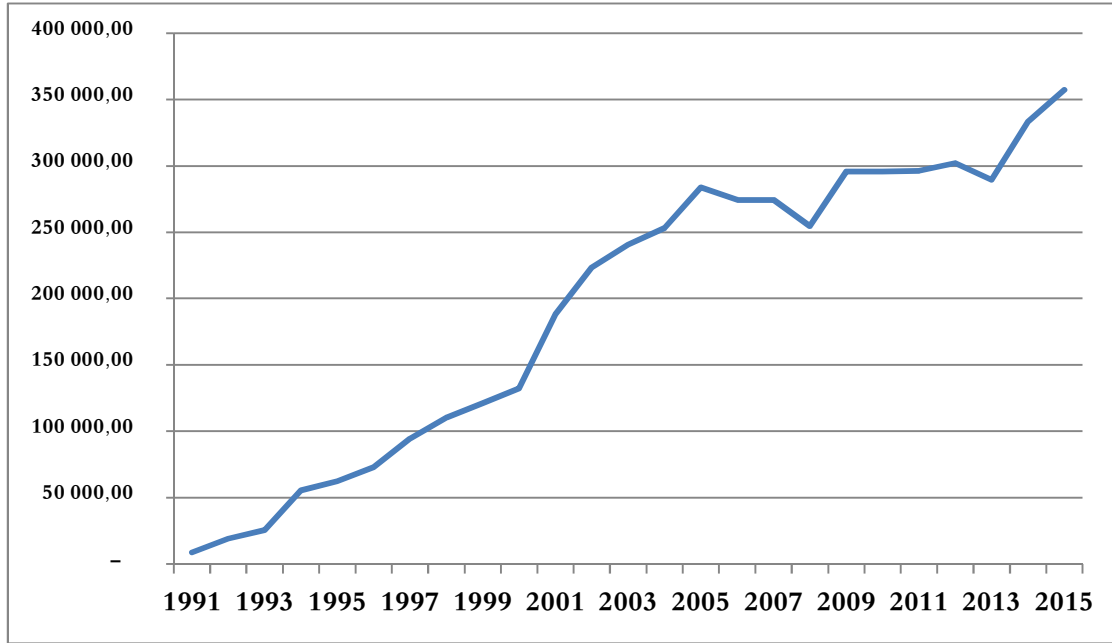
³⁴ يمكن الرجوع إلى:

- ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي، دار هومة، الجزائر، 2003، ص: 162.
- بنك الجزائر: التقارير الإحصائية لسنوات 1997-2008.
- وزارة المالية: منشورات قوانين المالية 1997-2008.

	ت		ت
253 193,85	2004	8 730,00	1991
283 750,56	2005	19 067,33	1992
274 250,20	2006	25 450,68	1993
274 250,33	2007	55 401,08	1994
254 550,20	2008	62 474,66	1995
295 723,20	2009	73 066,62	1996
295 900,88	2010	94 618,24	1997
296 250,50	2011	110 363,76	1998
302 111,22	2012	121 168,72	1999
289 652,80	2013	132 414,29	2000
333 520,12	2014	188 262,80	2001
357 198,84	2015	223 503,02	2002
		240 635,04	2003

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على تقارير ودراسات غير منشورة لـ CREAD

الشكل(03): الفاقد من الضريبة



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على الجدول (03)

2. أثر الاقتصاد الخفي على الموازنة العامة:

اتخذت مشكلة الاختلال في الوضع المالي العام أبعاد خطيرة في الاقتصاد الجزائري خاصة خلال التسعينات بشكل ألحق الضرر بقضية الاستقرار الاقتصادي، وكان له انعكاسات سيئة على كل من النمو والوضع الاجتماعي والاقتصادي للبلاد.

يعبر العجز الموازني عن تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة، وهو سمة تكاد تعرفها معظم الدول سواء المتقدمة منها أو النامية³⁵. وبالتالي يؤدي إلى عدم كفاية مصادر الادخار العام على تغطية أوجه الاستثمار العام.

والجدول رقم (04) يوضح أثر الفاقد الضريبي على الموازنة العامة بحيث أن العجز الموازني في الجزائر يعود إلى ما قبل التسعينات وتحديدا إلى سنة 1986 وذلك نتيجة الأزمة النفطية التي أثرت على

عبد المجيد قدي: المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص: 201.³⁵

الإيرادات العامة وإلى عوامل أخرى كالاقتصاد غير الرسمي وذلك من خلال الفاقد في الحصيلة الضريبية، فهذا الأخير يساهم في تعميق الفجوة بين النفقات والإيرادات العامة للدولة.

ومن خلال الجدول رقم (04) نلاحظ أن الفاقد في الحصيلة الضريبية كان بإمكانه زيادة إيرادات الدولة وبالتالي تغطية جزء من عجز الموازنة، والخطورة لا تكمن في حجم العجز المالي فقط بل في نمط تمويله، أي تلك المصادر التي تستخدم لتغطيته والإفراط فيها يكون أحد الأسباب في العديد من الإختلالات الاقتصادية حيث أن الإفراط في الإصدار النقدي يؤدي إلى التضخم وإن الإفراط في القروض يؤدي إلى تفاقم الدين، الإقراض الخارجي يؤدي إلى تفاقم العجز في الحساب الجاري ومن ثم تخفيض قيمة العملة الوطنية وزيادة أعباء الديون الخارجية وبالتالي الوقوع في أزمة مديونية، وهو فعلا ما حدث في فترة التسعينات، ولولا ارتفاع أسعار البترول، لما تمكنت الجزائر من التخلص من أزمة المديونية.

وعليه فالإقتصاد غير الرسمي وبفضل الفاقد الضريبي ساهم ولو بجزء في عجز الموازنة مما ترتب عنه مديونية خارجية.

الجدول (04): مقارنة الفاقد الضريبي بالنسبة لرصيد الميزانية

السنوات	الفاقد من الضريبة مليون دج	نسبة الفاقد إلى PIB	نسبة العجز إلى PIB	رصيد الميزانية
1991	8 730,00	1.013	1.87	16100
1992	19 067,33	1.77	-10.07	-108267
1993	25 450,68	2.14	-13.67	-162678
1994	55 401,08	3.73	-7.2	-107103
1995	62 474,66	3.12	-7.38	-147886
1996	73 066,62	2.84	-2.5	-64300
1997	94 618,24	3.40	-0.26	-7300
1998	110 363,76	3.90	-6.59	-186400
1999	121 168,72	3.74	-1.90	-61600
2000	132 414,29	3.21	-1.48	-61000
2001	188 262,80	4.42	-1.67	-70900
2002	223 503,02	4.92	0.65	29400
2003	240 635,04	4.57	-3.99	-210400
2004	253 193,85	4.13	-4.25	-260700

2005	283 750,56	3.78	-5.14	-385200
------	------------	------	-------	---------

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على تقارير ودراسات غير منشورة لـ CREAD

ثالثاً: أثر الاقتصاد الخفي على البطالة وسعر الصرف.

1. أثر الاقتصاد الخفي على البطالة:

يمثل سوق العمل غير الرسمي السوق الرئيسية الثانية للعمل بحيث يحدد مستوى البطالة في سوق العمل الرسمية، فكلما كانت درجة الاستيعاب قليلة في السوق الرسمية، فإن درجة حركية السوق غير الرسمية تكون كبيرة، والجدول رقم (05) يوضح نسبة التشغيل غير الرسمي إلى إجمالي التشغيل مقارنة بنسب البطالة، من خلاله نلاحظ أنه من سنة 1990 إلى غاية سنة 2000 والتشغيل غير الرسمي والبطالة في تزايد مستمر، بحيث انتقلت معدلات البطالة من 11.7% سنة 1990 إلى 29.5% سنة 2000 نتيجة للضائقة المالية التي مرت بها البلاد والناجمة عن انخفاض أسعار البترول وعجز جل المؤسسات العمومية وعدم قدرتها على توفير المزيد من مناصب الشغل الجديدة، ومن جهة أخرى فإنه في الواقع فإن هذه الزيادة في نسبة البطالة³⁶ تجد تفسيرها في انخفاض النشاط التنموي في بلادنا خلال هذه الفترة.

كون أن التشغيل يعتمد على الاستثمار وهذا الأخير سجل تراجعاً كبيراً خلال هذه السنوات بسبب الظروف الأمنية التي عاشتها البلاد، أضف إلى ذلك الإصلاحات الهيكلية التي قامت بها الجزائر مع صندوق النقد الدولي، فإنها أثرت وبشكل كبير على المؤسسات الاقتصادية العمومية ودفعتها إلى التسريح الجماعي للعمال، أما نتيجة لإعادة هيكلة المؤسسات أو إغلاقها لعدم إيجاد مصادر تمويل. وتميزت هذه الفترة بفقدان عدد هام من مناصب الشغل، حيث قُدرت بأكثر من 600.000 منصب.

بالإضافة إلى ارتفاع الداخلين الجدد لسوق العمل، حيث كانت الفئة النشطة في تزايد متواصل، فبعد أن كانت تقدر بـ 6.56 مليون شخص سنة 1993 ارتفعت لتصبح 8.85 مليون و9.305 مليون سنتي 2000 و2002 على التوالي مما اضطرهم إلى الاندماج في الاقتصاد الخفي وبالتالي زيادة نسبه..

³⁶ للتوسع أكثر في أثر الاقتصاد الخفي على البطالة يمكن الرجوع إلى: حامد بن داخل بن عبد ربه المطيري، مرجع سبق ذكره، ص: 88 - 90.

وبحلول سنة 2001 بدأت البطالة بالتراجع لكن التشغيل غير الرسمي بقي مواصلاً نموه، وعليه فإن انخفاض نسبة البطالة يرجع إلى سياسة التشغيل المنتهجة من جهة وإلى الاقتصاد الخفي من جهة أخرى.

وعليه فإن وجود اقتصاد خفي زاد من الطلب على اليد العاملة أي له أثر إيجابي في تخفيض معدل البطالة³⁷.

الجدول (05): مقارنة التشغيل غير الرسمي مع معدلات البطالة

السنوات	نسبة البطالة دون التشغيل غير الرسمي	نسبة البطالة	نسبة التشغيل غير الرسمي بالنسبة للتشغيل الكلي
1990	28,86	19,7	11,7
1991	31,06	21,2	12,5
1992	34,87	23,8	13
1993	34,87	23,2	15,3
1994	36,53	24,4	16,1
1995	40,42	28,1	17,1
1996	40,58	28	17,5
1997	41,95	28	18,8
1998	41,65	28	18,9
1999	42,97	29,2	19,3
2000	43,76	29,5	20,2
2001	42,71	27,3	21,2
2002	41,3	25,9	21,1
2003	39,81	23,7	21,1
2004	29,73	17,7	25,7

³⁷ للتوسع أكثر في وضعية التشغيل في الجزائر في الفترة (1999 – 2008) يمكن الاطلاع على:

- Rachid boudjema: Economie du développement de l'Algérie (1962-2010) ;volume 2 ;Des accords de l'Algérie avec le FMI 1989-98 À La relance autonome du développement 1999-2010 ;édition Dar khaldounia Alger ;2011 ;p:227-236.

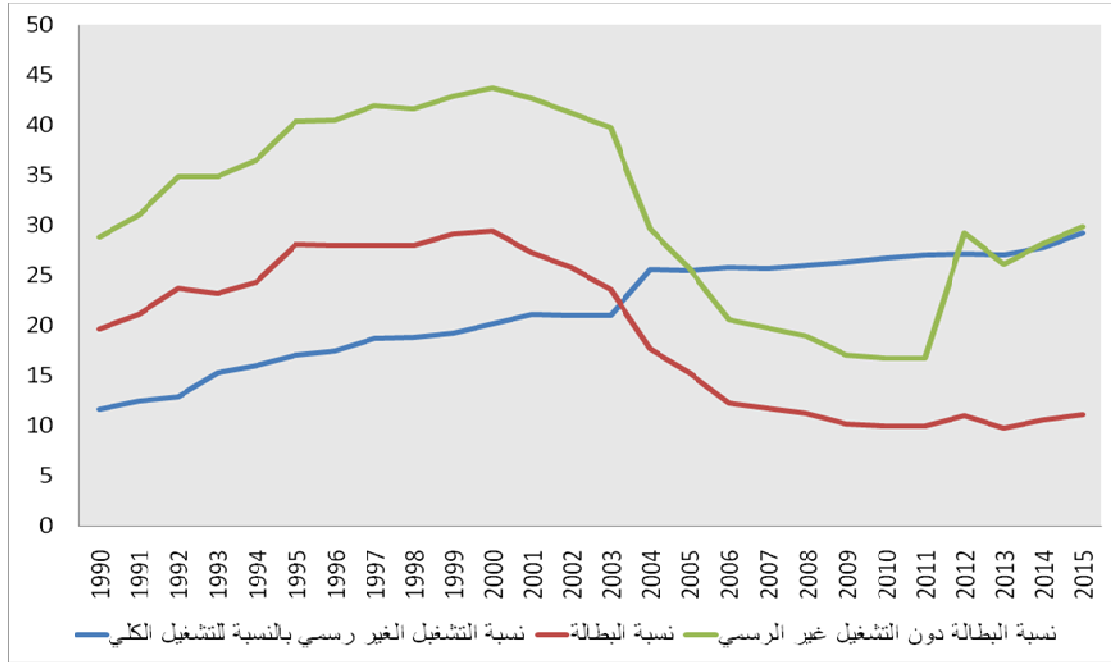
25,6	15,3	25,7	2005
25,9	12,3	20,66	2006
25,8	11,8	19,82	2007
26,12	11,3	18,98	2008
26,38	10,2	17,13	2009
26,83	10	16,8	2010
27,1	10	16,8	2011
27,25	11	29,26	2012
27,13	9,8	26,16	2013
27,89	10,6	28,3	2014
29,3	11,2	29,9	2015

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على تقارير ودراسات غير منشورة للـ CREAD

الشكل رقم

(04)

نسب التشغيل غير الرسمي والبطالة في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماد على معطيات الجدول رقم (04)

2. أثر الاقتصاد الخفي على سعر الصرف.

عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف ارتبطت ارتباطا وثيقا بكل مرحلة من مراحل التنمية بداية من سعر الصرف الثابت وصولا إلى سعر الصرف الموعوم أو المرن المدار، وتميزت فترات هذا التحديد بالطابع الإداري فيما يخص استخدام الوسائل المالية والنقدية في إطار أهداف التنمية، فكان من نتيجة هذا التحديد ضبط سعر الصرف في أطر غير واقعية بالنسبة للنظرية الاقتصادية، وقد أدى تسيير سعر صرف الدينار بهذه الكيفية إلى تحديد تكلفة إدارية وليست اقتصادية للعملة بمعنى أن سعر صرف العملة الوطنية مقارنة بالعملات الأجنبية كانت لا تربطه أي علاقة. وبالتالي يمكن القول أن سعر الصرف كان مفصولا عن الواقع الاقتصادي، وقد أعطى هذا الأسلوب في تسيير سوق الصرف للعملة قيمتين، قيمة أولى تحددها السلطات النقدية، وقيمة ثانية تحدد في السوق غير الرسمية (الموازية) ويتضح هذا جليا من خلال مراحل تطور الدينار الجزائري، كما هو موضح في الجدول رقم (06) حيث يوضح أن سعر الصرف عرف انخفاضا تدريجيا ابتداء من سنة 1994 وهي سنة تخفيض العملة بـ 40% مع بداية إتباع البنوك التجارية لسياسة القروض المستندية لتمويل التجارة الخارجية ومنه زيادة الطلب على العملة الصعبة مقابل العملة المحلية، بالإضافة إلى ظهور بعض السلع التي كانت مفقودة في السوق الوطنية مما قلل من الطلب على العملة الصعبة.

عرف سعر الصرف استقرارا ابتداء من سنة 2005، إذ بلغت قيمة العملة الصعبة في السوق الموازي 94.5 دج مقابل 96 دج في السوق الرسمية، ويمكن إرجاع ذلك إلى القانون الذي صدر من قبل السلطات الجزائرية والذي مفاده منع استيراد السيارات من الخارج التي يتجاوز عمرها 03 سنوات، بالإضافة إلى القرار الذي تضمنه قانون المالية لسنة 2004 والمتضمن رفع رأسمال شركات الاستيراد إلى 20 مليون دج مما يعني نقص الطلب على هذه العملة في السوق الموازي.

أما في سنوات 2007-2013 فنلاحظ أن سعر الصرف غير الرسمي ارتفع من جديد نتيجة للتطورات التي طرأت على المستوى الدولي أهمها ارتفاع قيمة الأورو مقارنة بالدولار.

كما يرجع هذا الارتفاع أيضا إلى الزيادة في الأجور لفئات كثيرة من عمال القطاع العام وكذا متأخرات الزيادة في الأجور بأثر رجعي ما فتح لهم المجال للإنفاق أكثر.

الجدول (06): تطور سعر صرف الدينار مقابل الأورو في السوق الرسمية وغير الرسمية

السنة	سعر الصرف الرسمي	سعر الصرف غير الرسمي
1990	-	-
1991	7.17	32
1992	-	-
1993	-	-
1994	36	55
1995	-	-
1996	7.54	85
1997	6.57	90
1998	-	-
1999	6.66	100
2000	3.75	100
2001	25.72	85
2002	78	96
2003	-	-
2004	86	120
2005	96	130
2006	6.93	100
2007	7.99	105
2008	107	120
2009	101	125
2010	93	127
2011	106	142
2012	103	150
2013	103	141

-	-	2014
-	-	2015

المصدر: تقرير البنك الدولي

المطلب الثاني: أثر الاقتصاد الخفي على بعض القطاعات الأخرى.

يسبب الاقتصاد الخفي عدة انعكاسات على الاقتصاد الجزائري، فقد انحصرت حصة الشركات المحلية في السوق من جراء النشاطات الصناعية والتجارية غير الرسمية وكذا ارتفاع ظاهرة المنتجات المقلدة وما رافقها من عمليات تزوير للفواتير وخسارة الخزينة العامة لمداخيل من جراء التهرب الضريبي وكذا خسائر في الضمان الاجتماعي نذكر منها ما يلي:

أولاً: الأثر على حصة الشركات المحلية الصناعية والتجارية.

تسبب ارتفاع إجمالي الواردات في انحصار حصة الشركات المحلية في السوق، وسجل القطاع الصناعي المحلي أكبر تراجع بنسبة نمو سالبة قدرت بـ 2.2% نتيجة المنافسة غير القانونية وعدم تنافسية القطاع الصناعي وهو ما فتح الباب للقطاع الموازي ليغطي الطلب المتنامي على المنتجات الصناعية التي تراجعت أسعارها في السوق الموازية، مستفيدة من رداءة نوعيتها وإلغاء الرسوم الجمركية، وهي الممارسات التي امتدت خلال السنوات الماضية لتشمل القطاع التجاري، الموسوم بمظاهر غياب الفوترة، وبالتالي عدم وجود ضريبة على القيمة المضافة، والضمان وخدمة ما بعد البيع والتصريح الجبائي. وبالأخذ بعين الاعتبار العمل الرسمي والعمل غير الرسمي في القطاع الرسمي، فإن العمل غير الرسمي يمثل 32% من قوة العمل. كما أن ما نسبته 35% من العمالة غير الزراعية غير مصرح بها في الضمان الاجتماعي، إضافة إلى نسبة مهمة 15% من العمالة الرسمية غير مصرح بها.

ثانياً: القطاع التجاري.

يعرف القطاع التجاري أكبر نسبة من النشاطات غير الرسمية، فمن بين 1.14 مليون شخص يشتغلون في القطاع التجاري: يشتغل 548 ألف بصفة قانونية، مقابل 592 ألف شخص يشتغلون بطريقة غير قانونية، أو ينشطون من دون وجود قانون لنشاطاته، ويوجد بين الذين يشتغلون بصفة قانونية 100 ألف غير مصرح بهم لدى مصالح الضمان الاجتماعي، وبإضافة الرقم نفسه إلى الذين

يشتغلون بصفة قانونية، يرتفع العدد إلى 700 ألف وظيفة غير قانونية، وهو ما يعادل 60% من العاملين في القطاع التجاري.

الخاتمة:

يعتبر الاقتصاد الخفي ظاهرة بارزة لدى اقتصاديات مختلف الدول المتطورة والنامية، حيث قدم الاقتصاديين العديد من الدراسات لتحديد مفهومه وأسبابه، وكذا أثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

يتميز الاقتصاد الخفي بتعدد المصطلحات والمفاهيم التي تفسر الظاهرة، ويرجع هذا التباين إلى تركيز بعض التعريفات على الأنشطة، وبعضها على الآثار وأخرى على سلوك القائمين بهذا النشاط. أما أسباب الاقتصاد الخفي فهي متعددة ومتشابهة ترجع إلى أسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية وإدارية.

وقد تطرق الاقتصاديون إلى تأثيره على المؤشرات الاقتصادية الكلية، كالأثر على الناتج الداخلي الخام والتشغيل الكلي، والأثر على الموازنة العامة، وسعر الصرف.

أما على مستوى الجزائر، فإن الاقتصاد الخفي بالرغم من ممارسة أنشطته في مرحلة السبعينات من الألفية السابقة إلا أنه لم يولى له اهتمام على المستوى الرسمي، إلا أنه قد برز خلال الثمانينات نتيجة جمود الاقتصاد والسوق اللذين كانا مسيرين تسييرا إداريا، مما ولد نقص في المواد الاستهلاكية وظهور ممارسات سلبية، ويحوي الاقتصاد الخفي بين طياته العديد من الأنشطة الاقتصادية التي تولد دخولا ضخمة، لا تدخل في الحسابات الوطنية ولا تخضع للضرائب.

وقد أخذ الاقتصاد الخفي في الانتشار بصورة ملموسة خلال التسعينيات نتيجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الأمنية التي مرت بها البلاد، فبعد أن كان ظاهرة هامشية، يشهد هذا الاقتصاد في السنوات الأخيرة نموا مقلقا حيث توسع ليشمل كل القطاعات. وأصبح نموه اليوم يخضع لأهداف أخرى وهي أساس البحث عن أقصى نسبة من الربح غير المصرح به وغير الخاضع للالتزامات الشرعية المرتبطة بدفع الأعباء الجبائية والاجتماعية وجميع الالتزامات الأخرى المتعلقة بممارسة النشاط.

وإذا لم يتم اتخاذ الإجراءات للتحكم في هذه الظاهرة، سيتوسع الاقتصاد غير الرسمي وينمو لفترة طويلة على حساب النشاطات الرسمية.

المراجع:

1. إدوارد جاردنر: المطلوب المزيد من الوظائف، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2003، مجلد 40، العدد 4.
2. أروى عبد الرؤوف محمود عبد الله: الاقتصاد الخفي: أسبابه وآثاره (تقدير اقتصادي إسلامي)، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة اليرموك، الأردن، 2009.
3. برحمن حياة: الاقتصاد غير الرسمي وأثره على اقتصاديات الدول النامية (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2010.
4. بنك الجزائر: التقارير الإحصائية لسنوات 1997-2008.
5. البنك الدولي: تقرير بيئة أداء الأعمال، 2004.
6. بهجت أبو النصر: آليات دمج القطاع غير الرسمي في اقتصاديات الدول العربية، قسم البحوث والدراسات الاقتصادية، جامعة الدول العربية، القاهرة، مارس 2013.
7. بودلال علي: تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر (مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان-الجزائر، 2007.
8. تقارير ودراسات غير منشورة لـ CREAD.
9. جابر محمد محمد عبد الجواد: قياس الآثار الاقتصادية الكلية للاقتصاد الخفي في مصر، رسالة مقدّمة للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، القاهرة، مصر، 2003.
10. حامد بن داخل بن عبد ربه المطيري: قياس حجم الاقتصاد الخفي وأثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية مع دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1970-2009)، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي، قسم الاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2012، ص: 51.
11. حمدي عبد العظيم: غسيل الأموال في مصر والعالم (الجريمة البيضاء - أبعادها - آثارها - وكيفية معالجتها) ط2، 2000.
12. سعيد عبد الخالق: ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي أسبابها وآثارها، محاضرة ألقيت في ملتقى الاقتصاد غير الرسمي بتاريخ 27-11-2000، منشورات تحوتي العدد 17.

13. سعيد عبد الخالق: الاقتصاد الخفي وظاهرة غسيل الأموال، مركز الدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، القاهرة، ج م ع، يوليو 1998.
14. شنايدر، فريدريك وآخرون: الاختباء وراء الظلال نمو الاقتصاد الخفي، منشورات صندوق النقد الدولي، مارس، 2002.
15. صفوت عبد السلام عوض الله: الاقتصاد السري (دراسة في آليات الاقتصاد الخفي وطرق علاجه)، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2002.
16. صفوت عبد السلام عوض الله: الاقتصاد السري (دراسة في آليات الاقتصاد الخفي وطرق علاجه)، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2002.
17. عبد الحكيم الشرقاوي: التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2006.
18. عبد المجيد قدي: المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.
19. فيتو تانزي: «الاقتصاد السري- أسباب الظاهرة المالية وأثارها»، مجلة التمويل والتنمية رقم 22، 1987.
20. قارة ملاك: إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب المكسيك، تونس والسنغال، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمود منتوري بقسنطينة، 2010.
21. كريم مصطفى على جوهر: القطاع غير الرسمي في مصر وكيفية دمج أنشطته المشروعة في النشاط الاقتصادي الرسمي، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، 2005.
22. منشورات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: القطاع غير الرسمي أو هام وحقائق، الدورة 24 (جوان 2004).
23. ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي، دار هومة، الجزائر، 2003.
24. وزارة المالية: منشورات قوانين المالية 1997 - 2008.
25. Rachid boudjema: économie du développement de l'Algérie(1962-2010) ;volume 2 ;Des accords de l'Algérie avec le FMI 1989-98 À La relance autonome du développement 1999-2010 ;édition Dar khaldounia Alger ;2011 ;p:227-236.
26. V. TANZI: the underground Economy and tax Evation in the united state, estimates and implications. lavoro quarterly review, No 135.